



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/318
S/21370
22 June 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الامن

السنة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والاربعون
البنود ٢٩ و ٧١ و ١٤٤ من
القائمة الاولى*
الحالة في أفغانستان وآثارها
على السلم والامن الدوليين
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص
بتعزيز الامن الدولي
تسوية المنازعات بين الدول
بالوسائل السلمية

رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٠
موجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم
لافغانستان لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طي هذا ، رسالة موجهة إليكم من المجلس الاكبر لشعب
أفغانستان فيما يتعلق بالتسوية السياسية للقضايا القائمة في أفغانستان وحواليها
(انظر المرفق) .

وأتشرف كذلك بأن أرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من
وشائق الجمعية العامة في إطار البنود ٢٩ و ٧١ و ١٤٤ من القائمة الاولى ، ومن
وشائق مجلس الامن .

(توقيع) نور أحمد نور

السفير

الممثل الدائم

A/45/50

*

المرفق

رسالة موجهة إلى الأمين العام منالمجلس الأكبر لشعب أفغانستان

نود ، بادئ ذي بدء ، أن نعبر من خلال المنبر السامي الذي يمثله المجلس الأكبر المنعقد في ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٠ ، عن بالغ امتنان شعب أفغانستان لجهودكم الفعالة فيما يتعلق بالتسوية السياسية للقضايا القائمة في أفغانستان وحواليها .

وفي ضوء التطورات الأخيرة التي جرت في العالم وفي المجتمع الأفغاني ، واتساع نطاق الوفاق الوطني والمقترحات الواردة من مصادر شتى ، أيد المجلس الأكبر إدخال بعض التعديلات على الدستور وهي تعديلات تمهد السبيل لزيادة التفاهم فيما بين الأفغان وتوسيع نطاق الديمقراطية . وقد رسخت المادة الأولى من الدستور المعدل الصيغة الإسلامية لأفغانستان .

علاوة على ذلك ، أسقط المركز المتميز للحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان ، المسجد في دينياجة الدستور القديم ، واعترف بالتعددية السياسية بوصفها الأساس للنظام السياسي للبلد في المستقبل .

ووضعت مبادئ للانتخابات العامة المتساوية الحرة السرية المباشرة وأعلن أن الحكام والمحامين أشخاص محايدون وغير متحيزين . ويجري التفكير في إمكانية التحقيق في الادعاءات الموجهة ضد مسؤولين حكوميين كبار . وبالاستناد إلى التعديلات ، لا يمكن توظيف الأشخاص الذين ليسوا من والدين أفغان أو زوجاتهم لسن من والدين أفغان في وظائف عسكرية ومدنية عالية ، وكموظفين دبلوماسيين .

وجرى توسيع مجال الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية للقطاع الخاص وأنهى احتكار الحكومة أو سيطرتها على هذه المجالات أو جرى التقليل منها .

ومع مراعاة مصالح أفغانستان الوطنية ، تشجع الاستثمارات الأجنبية ويسمح باستحداث المشاريع والمصارف والمؤسسات التعليمية الأجنبية ، ويجري التفكير في وضع الأسس المواتية لإضفاء المركز القانوني المتمثل في الحياد الدائم لأفغانستان وجعلها منطقة مجردة من السلاح .

وأيد المجلس الأكبر الآلية التي اقترحها رئيس أفغانستان والتي تستهدف تلبية نداء وطلب الشعب الأفغاني عن طريق انتخابات عامة حرة متساوية سرية مباشرة تحت إشراف الأمم المتحدة ؛ وتقررت في إطار هذه الآلية ، فترة لتهدئة الوضع من أجل توفير الظروف الأولية للحوار والتي تتضمن إجراء استفتاء ، ووقفاً جزئياً أو كاملاً لإطلاق النار ، وعودة اللاجئين .

وتبدأ ، مع بدء الحوار ، فترة انتقالية ستستمر إلى أن يتم تشكيل حكومة منتخبة جديدة .

ويعقد خلال هذه الفترة مؤتمر سلام وطني وتنشأ لجان لإعداد الانتخابات ووضع مشروع الدستور وقانون الانتخابات . وسيدعى إلى عقد اجتماع للمجلس الأكبر لتصديق الدستور وانتخاب الرئيس .

وسترتب الانتخابات البرلمانية وفقاً للقانون وستشكل حكومة منتخبة جديدة مقبولة للجميع تمسك بزمam الأمور .

وسيدعى لعقد مؤتمر دولي تشرف عليه الأمم المتحدة لمعالجة الأبعاد الخارجية للقضية والتوصل إلى اتفاق حول فرض حظر متوازن لعمليات تزويد كل الأطراف المتحاربة بالأسلحة ، والاحترام الدقيق لاتفاقات جنيف وإضفاء المركز القانوني المتمثل في الحياد الدائم لأفغانستان وجعلها منطقة مجردة من السلاح ، والسعي إلى إيجاد المعونة الدولية لإنعاش البلد .

ويرى المجلس الأكبر لشعب أفغانستان ، وهو مقتنع اقتناعاً شديداً بالدور القيم الذي تؤديه الأمم المتحدة في حل القضايا الدولية ، أن من المناسب التوجه مرة أخرى عن طريقكم بطلب مساهمة أكثر حيوية من قبل الذين تهمهم مسألة السلم وعملية التشييد في أفغانستان . ويرى المجلس الأكبر لشعب أفغانستان أن من الملائم التعبير عن الإمتنان للمساعدة الاقتصادية والإنسانية الدولية المقدمة إلى شعب أفغانستان تحت إشراف الأمم المتحدة .

وقد أحييت المواقف الجديدة المتخذة هنا في أفغانستان ، والتي هي ثمرة النهج المسؤول الجديد الذي اعتمدته قيادة أفغانستان وشعبها إزاء مصير البلد وللتطورات العالمية الأخيرة ، الأمل في إحراز تقدم حقيقي نحو الحل السياسي لمسألة أفغانستان .

كذلك فإن الدور المتزايد الذي تؤديه الأمم المتحدة في حل النزاعات الإقليمية والعالمية يقنع الرأي العام العالمي فيما يتعلق بالتسوية السياسية للمسألة الأفغانية بتفاهة مفهوم الحل العسكري .

إن الانسحاب الكامل للقوات السوفياتية ، وفقاً لاتفاقات جنيف ، كمزيج واقعي وسليم بين السياسات التي تنتهجها دولة أفغانستان والتدابير التي تتخذها وبين القيم الإسلامية والتقاليد الوطنية ومتطلبات العالم المعاصر ، قد نجح إلى أقصى حد في إبراز مستوى التفاهم والحوار والتفاوض بين الدولة والمعارضة .

وتحقيق الوفاق الوطني وتقديم مقترحات ملموسة وعملية تستهدف أساساً تشكيل حكومة عن طريق انتخابات حرة عادلة متساوية عامة مباشرة تحت إشراف الأمم المتحدة يبين صدق الموقف وحسن الإدارة لدى دولة أفغانستان من أجل الاستتباب الفوري للسلم والامن في البلد . ويرى المجلس الأكبر ، بوصفه أسمى مظاهر إرادة الشعب وعزمه ، أن دولة أفغانستان ستبذل ، بقيادة الرئيس نجيب الله ، جهوداً تتفق مع سياساتها النزيهة والمرنة لتنفيذ اتفاقات جنيف وقرارات الجمعية العامة ، ولتوسيع عملية الوفاق الوطني وإجراء حوار وطني بين الأفغان . ومطلوب من الدولة أن تجعل التدابير المكرسة لوقف الحرب وإراقة الدماء في البلد منسجمة مع تدابير الأمم المتحدة . وشعب أفغانستان يعرف جيداً أن مواصلة مساعيكم الحميدة ستعجل حل المسألة .

ولذلك فإننا ، المشاركين في هذا المجلس الأكبر ، نلجأ إلى مساعيكم لتعجيل إيجاد حل سياسي ، ومساعدة شعبنا على وقف الحرب واجتذاب المساعدة الدولية من أجل تأهيله الاجتماعي - الاقتصادي . وقيام أفغانستان سلمية ومحاييدة ومجردة من السلاح تتفق مع مصالح ومطالب الأفغان وكل العالم وبلدان المنطقة .

وتفضلوا بقبول اعتراف المشاركين في المجلس الأكبر بجهودكم المستمرة فيما يتعلق بأفغانستان .

- - - - -